الحكومة تتابع

مراجعات مع الرئاسة

وافق على تكليف لجنة الأولويات بمتابعة لدراسة ملف التعويضات البيئية

المجلس رفض الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالـ

بين المجلس والحكومة

مباحثات ثنائية

- مراجعة رسوم تأشيرة العمالة الوافدة في البلاد عبر محاكاة رسوم التأشيرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي
- مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات القطاع الخاص وربط تخصصات الخريجين بمتطلبات سوق العمل

- وزير التجارة: قرار تجميد الأسعار جاء بعد إعداد مسح كامل للأسعار بالسوق المحلي منذ بداية العام
- مصروفات الكهرباء والماء والبنزين بالنسبة للأعمال التجارية «مكون بسيط ولن يؤثر على ارتفاع الأسعار»
- زيادة إعداد حاملي صفة الضبطية القضائية «المفتشين» ليغطي عددهم مراقبة السوق وزيادة الساعات ايضاً

نقط لاجل توليد الكهرباء وفي عام 2035 متوقع ان نصل الي ما يقارب 975 الف برميل يوميا .لذلك يجب علينا اعادة هيكلة تسعيرة الكهرباء ..السكن الخاص يستهلك 40 % من استهلاك الكهرباء ومن الماء 43% وهي اكبر شريحة في الاستهلاك، وخلال اليومين الماضيين سمعنا كلاما والتشكيك بهذه الارقام واوكد لمجلسكم الموقر انها ارقام حقيقية وسليمة وتعكس الاستهلاك الفعلي ولا يجب التشكيك في مؤسسات ووزارات الدولة ..وانتاج الكهرباء في الكويت فلسين بينما في باقي دول مجلس التعاون اعلي من هذه التسعيرة .

فيصل الشايع رئيس اللجنة المالية والاقتصادية :رفضنا اقتراح الحكومة وقدمنا اقتراحا بديلا لان مشروع الحكومة فيه جباية اكثر وترشيد اكثر وهو مكلف علي المواطن .وتم اقتراح اللجنة بناء علي المعطيات التي قدمتها وزارة الكهرباء والماء وللعلم سعر الفلسين من الستينات ولكن الرواتب تدوبلت اكثر .لذلك نحن نريد ترشيد الاستهلاك وليس جباية الفلوس حتي نصل الي 20% ترشيد ولو استمرينا علي ذلك متوقع ان تكون دعوم الدولة للكهرباء ما يقارب 9 مليار في العام من 2030 الي 2035 القائم :ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة .

عادل الخرافي :هناك ازمات قادمة وخلال خمس سنوات كل احتياطاتنا تتجه الي الزوال والسبب السياسة الاقتصادية العامة لدينا في الدولة ضعيفة ..كل شي يسيس في البلد ويبتعدون عن الحل الفني وجزء من ازمتنا الباب الاول الخاص بالرواتب والذي يأخذ اكثر من ثلاثة اضعاف ميزانية الدولة.

ابن استثمار الاراضي التي تساوي الذهب ولماذا الحكومة لا تحصل اموالها المستحقة؟.. اطالب بضرورة وقف الصرف علي الهيئات المستقلة الخاسرة واشدد علي ان يكون البرنامج الاقتصادي قاسيا وغير متردد فهو يحتاج الي قرار،واذا الحكومة تريد تجارة حقيقية عليها ان تترك البلد حرة واذا حدث ذلك سيكون هناك دخل يعادل مليار دينار للبلد من عمل الشباب ...توسعة مشروع محطة الصرف الصحي ام الهيمان فيه مشكلة فنية ستحدث ،ومشروع المترو مازال في اروقة اللجان واول مرة نقرأ شيئا عن هذا المشروع في مجلس الامة ..في يوم من الايام الكل سيدفع بالنسبة للكهرباء فلا يعقل ان تباع الكهرباء للمنشآت النفطية بفلس وفي المقابل تأخذ النفط منها بالسعر العالمي ؟..الخلاف علي السكن الخاص وعلينا ان نمشي صح .

يوسف الزلزلة :هناك تقصير حكومات سابقة ولكن الحكومة الحالية اتخذت اجراءات تصحيحية للوضع الاقتصادي وعلينا نحن في مجلس الامة ان نفعل هذه الاجراءات ..سياتي يوم علينا لا نجد رواتب الموظفين اذا لم نتخذ اجراءات اقتصادية مالية صحيحة ...بعض الناس يعيشون في عدم فهم للوضع ،يريدون فرض امور علي البلد بعيدة عن الاصلاحات الاقتصادية ،ولا نملك الا ان نقر بما جاءت به الحكومة فهي متطلبات المرحلة الحالية لانقاذ الوضع الاقتصادي للدولة .

..مؤسسة موديز تؤكد ان العلاقة المتوترة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ادت الي تأخير الخطط التنموية وعدم تنويع مصادر الدخل بينما تؤكد المؤسسة انه بعد الانتخابات الاخيرة اصبح الوضع اكثر تعاون بين السلطتين .

يعلق عدنان عبد الصمد :اي تعاون؟.. تدرون ماهو التعاون ان المجلس صار في جيب الحكومة .

محمد طنا :مازال لدينا وزراء رؤيتهم ضعيفة ويحبون لا يستطيعون المشي، فمطار الكويت فوضي وفيه خطر حتي علي البلد ويهدد نظام الملاحة الدولية ولابد ان يحول المطار الي نظام ال B. O. T ،والمواطن ليس طوقة هبيطة ولا يمكن ان نمس جيبه وايضا القسائم الصناعية مؤجرة للتجار ببلاش وفاعدين يؤجرونها بالشهر بما يقارب 60 الف ..فيه تجار متنفذون الحكومة ما تقدر تجي صوبهم ،واملاك الدولة في العاصمة يقدرون يستغلونها استغلالا جيدا وتدر مئات الملايين .

..الصناديق المستقلة التي تدعمها بالعة مليارات ،والغلب الوزراء لا يدرون عنها وشنو القائدة منها لا استفادة نهائيا ..بامكان الدولة انشاء مجمعات سكنية للمواطنين الذين ينتظرون الرعاية السكنية وبالتالي توقف ما يستلمونه من اموال بدل الايجار.

يوسف الزلزلة :من يعتقد انه ليس امام ازمة اقتصادية مالية قادمة اما ان يكون جاهلا او يجهل ..فنحن امام وضع مالي اقتصادي قاتم ..نحن في وضع مهدد اذا لم نتخذ اجراءات اقتصادية فان وضعنا المالي سينحدر والقيمة الشرائية للدينار ستقل .

محمد طنا :الدولة تطالب التجار والمتنفذين بما يقدر 16 مليار دينار ..الدولة لم تستطع استرجاع اموال التامينات من الحرامي لان الحكومة عاجزة ..الاستثمارات الخارجية تباع بابخس الاسعار وفيها تلاعب ..صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية هو عين عذاري للبعيد ولم يساعد البلد في اي شي بينما يساعد دول العالم الاخري الفقيرة التي لا نستفيد منها ..الواجهة البحرية في الجهراء وضلع المطلاع يمكن ان تؤجر علي نظام B. O. T ويدر اموالا للدولة تصل الي المليارات ولكن الحكومة ما تبي الا جيب المواطن وهذا هيهات وبعيد عليهم.

يوسف الزلزلة :لا توجد دولة محترمة الا والاقتصاد فيها يطير بجناحين القطاع العام والخاص ..سهلوا علي المواطنين ونفذوا خططكم والله يستر علي الكويت ..نحن بصدد اضراب في النفط سيشل البلد ويخسر ملايين الملايين والحكومة عاجزة والبديل الاستراتيجي امر مرفوض ..والرجوع الي جيب المواطن ورفع الكهرباء امر مرفوض نهائيا .

حمدان العازمي :مصيبتنا يا اخوان كل يوم نسمع شعارات رنانة من قبل الحكومة ولما تقشل يأي مشروع ترجع علي المواطن وجيبه ..ارجعوا شوي وشوفوا اول ما تمس المواطن حتي في ارتفاع النفط طالبنا بعلاوة الاولاد رفضوها ..وحاليا بيون جيب المواطن يشارك كانتا تتقول علي البلد نبيلها القفر والطامة الكبري الحكومة تدفع في الخارج وتبني محطات الكهرباء في الدول الاخري ..المواطن لا يفركم اخر الشهر بالعافية يلحق علي راتبه ..الطامة الكبري ان بعض النواب قاعد يساعد الحكومة ويؤكد ان البلد منهارة وما راح نقدر ندفع الرواتب واليوم طالعين في مؤسسة موديز ونسوا البيك الدولي الذي اكد عدم وجود عجز بالكويت .

..عبدا الزيادة علي الكهرباء مرفوض ونهائيا ..هذا قبل الحكومة الحالية والحكومات السابقة عندما كان هناك ارتفاع في اسعار النفط ..ليس هناك قراءة لعدادات الكهرباء وعلي الحكومة ان تجهز نفسها وتركب عدادات الكترونية ويحددوا متوسط الاستهلاك بطرق صحيحة ..رفع الكهرباء علي التاجر سيتضرر منه المواطن لان التاجر راح يزيد الاسعار ،وميدا استثناء السكن الخاص من زيادة الكهرباء مرفوض بل يجب ان لا ترفع اسعار الكهرباء علي المواطن والتاجر معا ..اين الحكومة من خسائر المشاريع التي وصلت الي 13 مليار في ثلاثة مشاريع ؟..الحكومة لا تستطيع استرداد اموالها المهدورة وما تتجرأ الا علي راتب المواطن فقط ..الطامة الكبري والتي تعتبر اهانة للمجلس هل يجوز ان نتخذوا قرارا اليوم ويطبق في عام 2018 .

واكد لكم انه اذا مشت هذه الزيادة سيوقفها المجلس القادم اي اصلاح نتكلم عنه الحكومة هذا دس السم بالعسل الذي تفعله الحكومة .

عودة الرويعي :ارجو ان ينطبق كلام حمدان العازمي بان هذا الامر يمثل اهانة للمجلس ومجلسنا مصان ولا نريد ان ننحدر الي المستوي الذي نهاجم به من الخارج .

ماجد موسي لحمدان العازمي :لا تزايد علينا احنا من شهرين مسجلين موقفنا الرافض لاسعار الكهرباء.

حمدان العازمي يرد: ارفض يا ماجد وبين موقفك بالتصويت .

عبد الله معيوف يترأس الجلسة حاليا .

جمال العمر :وصلتني معلومات بان البعض رافعين دعاوي بسوء استخدام المحافظ الاستثمارية وليس دعاوي علي حقوقهم.

..هل يعقل ان تعطي الحكومة الغاز لشركة الداو مدعومة؟ اليست هذه الشركة التي خسرت الكويت ما يقارب 2 مليارين او يزيد ؟..هناك انعكاسات اجتماعية واقتصادية ستحدث وستضر بالاسرة الكويتية ..علي الحكومة ان تشرب حليب سباع وتواجة المستفيدين والمتنفذين وبعدين تاتي الي جيب المواطن.

صالح عاشور :لدي تحفظ شديد علي تقرير اللجنة المالية وكنت اتمني ان ترفض اللجنة المشروع الحكومي جملة وتفصيلا وهذا المشروع اذا مر فان المتضرر الاصلي هو المواطن وهذا عكس كلامنا بان جيب المواطن لم يمس ..كنا نتمني ان نناقش اليوم محور تملك المواطنين للمشاريع فالاصلاح الاقتصادي لا يعني الذهاب سريعا الي اسرع الحلول والذهاب الي زيادة تعرفة اسعار الكهرباء علي المواطنين والمقيمين فالحكومة لا تملك توجها اقتصاديا سليما ..ولقد جربنا الحكومة عندما زادت اسعار الديزل لم تستطع التحكم في زيادة الاسعار.. الحكومة ليس لديها ادارة حكومية سليمة ..الحكومة تأخذ 30% من ايرادات المحلات المؤجرة في الجمعيات التعاونية وعلي الحكومة ان تأخذ هذه النسبة من املاك الدولة المؤجرة للقطاع الخاص ..لدينا ديمقراطية في الكويت هل تريدوننا ان نلغيها لاجل دول الخليج فدول الخليج لديها مميزات تعطي للمواطنين اعطونا اياها.. قطر توزع الكهرباء والماء علي المواطنين مجانا .

مراقب مجلس الامة عبد الله التميمي :الرجاء من الاخوة النواب والوزراء المتواجدين في الاستراحة الحضور الي قاعة عبد الله السالم ،والا سأضطر لرفع الجلسة لعدم وجود نصاب للبدء .

عبد الله التميمي يستأنف انعقاد الجلسة .

جمال العمر :هناك حقيقة نتجاهلها وهي اخفاق الحكومة في الادارة وليس الامر انخفاض اسعار النفط الذي احدث هذه الازمة ..اين دور الحكومة في تعظيم الايرادات.. ميزانية الدولة فقط مصروفات وايرادات ..هذه الحكومة كانت تحرق 12% من انتاجنا النفطي لاجل انتاج الكهرباء ايام كان اسعار النفط فوق المئة دينار ..الحكومة الحالية غير قادرة علي ادارة البلد هل يعقل مطار الكويت بهذا الشكل والمستوي ؟

صالح عاشور :نحن لسنا ضد الاصلاح الاقتصادي ولكن عليكم ان تبدؤوا بالقمة ..توجه الدولة عكس تصورها في الاصلاح الاقتصادي ..في 2017 هناك مجلس قادم لماذا نصادر حق هذا المجلس في ايجاد رؤية اقتصادية ومراجعة اجراءات الدولة في هذا الشان لكن هذا لانكم تعتقدون بان هذا المجلس في جيب الحكومة .

وزير التجارة :الدراسة التي اعدها الفريق الاقتصادي تناولت كافة السناريوهات في حال زيادة الاسعار للكهرباء والماء والبنزين وتاثيرها علي الاسعار بشكل عام ونعمل حاليا علي دراسة دعم المنتج ..المتخوف منه ان يكون هناك زيادة مصطنعة للاسعار وزيادة البنزين والكهرباء لن تؤثر علي زيادة الاسعار وانما التخوف من استغلال بعض ضعاف النفوس لهذا الوضع ونقوم في الوزارة بمسح شامل للاسعار وسنحيل من يتسبب في زيادة الاسعار المصطنعة الي النيابة العامة ..وهناك 8 مراكز منتشرة علي مستوي البلد لمراقبة الاسعار وسنزيد من الاشخاص الذين يحملون الضبطية القضائية .

..والمواطن شريك معنا في هذه المسالة ورقم 135 خط ساخن للابلاغ عن التلاعب والزيادة المصطنعة في الاسعار .

احمد مطيع :هذه الدراسة التي قدمتها الحكومة لاتسمن ولا تغني من جوع والحكومة لم تجد من الحلول الا جيب المواطن ..هناك حلول اخري

تفاهمات

الخرافة متجددا